الجوف في وثائق الأرشيف العثماني*

■ د. سهيل صابان**

التعريف بدور الأرشيف في تركيا:

يعد أرشيف رئاسة الوزراء المعروف بالأرشيف العثماني، أهم أرشيف في تركيا. ويتواجد هذا الأرشيف في عدة مواقع هي:

أرشيف قصر طوب قابي، وهو الأرشيف الموجود في متحف قصر طوب قابي بإستانبول، وهو القصر الذي اتخذ مقراً للحكم في الدولة العثمانية بعد فتح مدينة إستانبول (عام ٨٥٧ هـ/١٤٥٣م). وفيه وثائق كثيرة ومهمة عن مختلف حقب التاريخ العثماني، ومنها ما يتعلق بالجزيرة العربية.

- أرشيف البحرية، وهو أرشيف المتحف البحري، الذي يوجد في مدينة إستانبول أيضاً. ويضم ٢٥ مليون وثيقة، تتعلق بشؤون البحرية العثمانية في مختلف العهود العثمانية. وفيها معلومات عن بعض موانئ الخليج وموانئ البحر الأحمر.

- أرشيف الجمهورية، وهو الأرشيف الذي يضم وثائق الجمهورية التركية، التي قامت على جزء صغير من أراضي الدولة العثمانية. ومقر هذا الأرشيف العاصمة أنقره. وفيه وثائق من العهد العثماني، تضم معلومات عن بعض العلاقات العربية التركية في فترة الجمهورية التركية على وجه الخصوص.

- أرشيف صكوك تمليك الأراضي المعروض بأرشيف Tapo-Kadastro ومقره في أنقره. وفيه سجلات كثيرة عن الأراضي وأصحابها، ليس في عهد الجمهورية التركية فحسب؛ بل والعهد العثماني كذلك.

- أرشيف السجلات الشرعية وهو تابع لدائرة الإفتاء بمدينة إستانبول. ويضم هذا الأرشيف عشرة آلاف سجل من سجلات سبع وعشرين محكمة شرعية في إستانبول. وأهمية هذا الأرشيف تكمن في توضيحه لكثير من القضايا الاجتماعية

في مختلف العهود التاريخية.

التعريف بالأرشيف العثماني

اصطلح الباحثون المهتمون بدور الأرشيف والوثائق العثمانية الموجودة بتركيا على إطلاق مصطلح الأرشيف العثماني على أرشيف رئاسة الوزراء، الموجود بحي سلطان أحمد في مدينة إستانبول؛ أما غيره من دور الأرشيف التركية فتذكر مركّبة، بإضافة المقر الذي تحفظ فيه الوثائق المتعلقة بالدولة العثمانية، مثل: أرشيف طوب قابي، الذي يقصد به الوثائق المحفوظة بمتحف طوب قابي، في مدينة إستانبول؛ وأرشيف البحرية الذي يشكل قسماً من المتحف البحري، الذي يضم خمسة وعشرين مليون وثيقة من الوثائق الخاصة بالبحرية العثمانية، ويوجد في مدينة إستانبول كذلك.

أما الأرشيف العثماني التابع لرئاسة مجلس الوزراء[1]، فهو الأرشيف العالمي الذي يتناول تاريخ الدولة العثمانية من نشأتها عام ٦٩٩هـ (١٢٩٩م) إلى انقراضها عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٤م). ويعد من كبريات دور الأرشيف العالمية من حيث كمية الوثائق التي يضمها، وقد تم تصنيف ٥٠ ٪ من مجموع وثائقه التي تبلغ مائة وخمسين مليون وثيقة، حتى تاريخ إعداد هذا البحث. وهذه الوثائق التي تتناول مختلف مناحي الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية والصحية والاجتماعية، تعد مصدراً تاريخياً مهماً، لا مندوحة للباحثين في تاريخ الدولة العثمانية – وكذلك في تاريخ أكثر من ست وثلاثين دولة قامت على أنقاض الدولة العثمانية – عن الرجوع إليه، والاستفادة من مقتنياته[2].

إضافة إلى كمية الوثائق التي يحويها الأرشيف العثماني وتنوعها[3]، من حيث ارتباطها بتاريخ البلاد التي دخلت تحت حوزتها، فإن الاهتمام الذي يوليه



إيَّاه الباحثون من مختلف أنحاء العالم، يعد دليلاً على أهميته[4]، والدور المهم الذي يضطلع به في توفير المادة العلمية للحقبة التي يدرسها أولئك الباحثون.

وقبل عرض مجموعة الوثائق العثمانية من الأرشيف العثماني بإستانبول المتعلقة بالجوف، لا بد من توضيح أمرين أساسيين:

الأول: من خلال استقراء الوثائق الموجودة بين يدي الباحث تبين أن حكم الدولة العثمانية على أواسط نجد – بما فيما شمال الجزيرة العربية عدا المناطق الواقعة على طريق الحج – كان صورياً، وكانت تلك المناطق شبه مستقلة في حكمها المحلي، ولم يكن للدولة العثمانية سيطرة فعلية عليها؛ لأسباب عديدة يمكن البحث فيها فيما بعد. إلا في أوقات استثنائية ولفترات مؤقتة.

الثاني: إذا لم تقع مشكلة في المنطقة تتطلب تدخلاً مباشراً من الدولة، فلا يكن لتلك المنطقة أي اهتمام في الحكومة المركزية؛ وبناءً على ذلك فإن المناطق التي لم يكن للعثمانيين احتكاك مباشر بها، كانت غائبة عن أنظار الحكومة العثمانية، حتى لو كانت تلك المناطق موجودة على الخارطة الجغرافية لها؛ ومن هنا، يصعب الحصول على وثائق كثيرة عن تلك المناطق في الأرشيف العثماني. ولهذا السبب

فإن الحصول على المعلومات الخاصة عن منطقة الجوف في الأرشيف العثماني، يحتاج إلى التحلي بالصبر، والبحث فيه بشكل مستمر، للوصول إليها بين مائة وخمسين مليون وثيقة، يضمها الأرشيف العثماني. وبناءً على عدم وجود فهرسة دقيقة لتلك الوثائق - وحتى مع وجود الفهارس القديمة والآلية الجديدة لوثائق الأرشيف - فإنه بالنظر لكون أسماء الأعلام والمناطق والقبائل في تلك الفهارس جاءت على نحو مصحَّف على الأغلب، فلا يستطيع الباحث الوصول إلى المعلومات التي يريدها إلا بصعوبة بالغة.

ولذلك، لمّا نشب خلاف بين آل رشيد وبين بعض أهالي الجوف، وتفاقمت المشكلة، ووصلت شكاوى الأهالي إلى ولاية سوريا، فقد جرت العديد من المراسلات بين الباب العالي وبين ولاية سوريا ومحافظة المدينة المنورة. لكن قبل نشوب هذه المشكلة لم يكن للجوف ذكر كثير في مراسلات الدولة العثمانية، سواء الصادرة منها أو الواردة إليها.

وإذا نظرنا إلى كمية الوثائق المتعلقة بالجوف في الأرشيف العثماني - حسب علم الباحث - نجدها تكثر في فترة نشوب المشكلة، التي كانت تتطلب حلاً من الدولة. ولهذا بدأ الاهتمام بتوفير سلطة موالية للدولة فيها، مع توفير الأمن اللازم لها، أو بتعبير أدق القضاء على ما يعكر صفو البلد، وفي الوقت ذاته استمالة شيوخ المنطقة نحو الدولة. وهي سياسة عامة للدولة العثمانية، ولا سيما في المناطق التي لم تكن وارداتها كثيرة، ولم يكن لها تأثير مباشر على المناطق الأخرى وبالتالي على السياسية العامة للدولة في المنطقة.

وعلى الرغم من عدم الحصول على تقارير عثمانية موسّعة عن منطقة الجوف، فإن ما يرد في الوثائق من معلومات عرضية، تُكمِل - نوعاً ما - ذلك النقص، وتعطي معلومات لا بأس بها عن المنطقة. ومن هنا، فسوف نحاول تفادي ذلك النقص من خلال ما دوّنه بعض الرحالة العثمانيين الذين مروا بالجوف، ومنهم سليمان شفيق كمالي باشا، الذي زار المنطقة مع والده في عام (١٣١٠هـ/١٨٩٢م)، أثناء توجههما إلى الحجاز بأمر من السلطان عبدالحميد الثاني؛ حيث انتُدب والده لأمانة الصرة من إستانبول إلى الحرمين الشريفين؛ إذ أورد معلومات مقتضبة عن الجوف في كتابه الرحلة الحجازية[٥] على النحو الآتي:

تقدر مساحة الجوف بنحو عشرين إلى ثلاثين ساعة طولاً، وما بين أربع إلى خمس ساعات عرضاً. وهي أرض منبتة. وتشمل العديد من البلدات والقرى. وعدد سكانها يقدر بنحو ستين إلى سبعين ألف نسمة. وبما أنها تقع في وادي السرحان فهي قلعة (أي قلعة الجوف) مهمة للغاية؛ نظراً لوقوعها على الطريق التجاري أو العسكري للجيش المساق إلى الجزيرة العربية. ويوجد في حوالي القلعة أربعمائة إلى خمسمائة منزل عربي. وبها الكثير من مزارع النخيل، كما أن جوها معتدل نسبياً، وتزرع فيها كافة أنواع الفواكه والأشجار، وفيها الكثير من العيون الجارية، إضافة إلى الكثير من الآبار القديمة والحديثة. وكما أظن - والمتكلم سليمان شفيق كمالي - فإن وادي السرحان كانت موقعاً استراتيجياً تجارياً، منذ قديم الزمان، بين البصرة وبحر سفيد (أي البحر الأبيض المتوسط). كما يدل على ذلك اكتشاف العديد من الآثار والبلدات والمباني القديمة الخربة في ذلك الوادي[٦]. أ.هـ

ومن التقارير المقتضبة التي وجدت وثائقها في الأرشيف العثماني، التقرير الذي كتبه النقيب محمد أمين أفندي، الذي ابتعث إلى نجد؛ لجمع

تلغرافنامه

مكتوب كوندرن مركزك تاريخى ساعت دقيقه كوندز كيجه	عدد كلمات ٩٠	مكتوب كوندرن مركز نومروسى ٦٦٤	بيروت مركزندن ... مركزينه

مكتوب اخذينه مباشرت اولنديغى
ساعت دقيقه
كوندز
٤ . ٤٠ كيجه

مكتوب تكميل اولنديغى
ساعت دقيقه
كوندز
٤ . ٥٠ كيجه

بو غاو واسطه‌سيله اخذ قلنديغى

مكتوب آلان مأمورك امضاسى

مركز باش مأمورينك امضاسى

مركزه وصول تاريخيله نومروسى

مكتوبك محلنه ايصالى
يوم ساعت دقيقه
٩ . ٠٠ كوندز
كيجه

مأمور سوق مكاتيب

ماليه ... وكالتنه

روالشيخى لغزاع الشعلاندن حمود قطعه‌سى ابن رشيدك بد تغلبندن تخليص و دولت عليه تابعيته تسخير ايدلدكندن كذو سنه مكافات اولرق بر قبضه سيف ايله اوچنجى عثمانى نشانى رتبه ثالثه اعطا اولنمش ايدى بو طرفه ارسال و اعطاسى مقتضى عرضيه اولنشدى كوكه شيخ مرقومك هوالرنده اوبيله كوندرديكى مكتوبده ابن رشيدك دخى طوتوب براى حفظ ايتدكى بلدير ولكنده وكذا وسيله شام عودتمده كوريشيلمه حكمندن و ذا تأخر ندى بحرى نشان مذكور طلب اولنمقده مذكور سيف و نشانك ورودينه منتظر اولديغى تكرار عرض ايدرم افندم

في ٦ ... ٣٢٣

صبحى

بعض المعلومات عن المصادمات التي وقعت بين الإمام عبدالرحمن بن فيصل وبين الأمير محمد بن عبدالله بن رشيد. وتاريخ هذا التقرير بعد (٢٠ شعبان ١٣٠٩هـ/١٨٩٢/٣/١٩م). وعلى الرغم من أن التقرير لا يتعلق بالجوف بشكل مباشر، فإنه أورد معلومات عن موقف قبائل المنطقة من ابن سعود وابن رشيد من جهة، وموقفها من بعضها بعضاً من جهة أخرى[٧].

وهناك تقرير في التصنيف ذاته من الأرشيف العثماني، كتبه الحاج محمد آغا، الذي توجّه إلى نجد لشراء الإبل في الفترة ذاتها، على شاكلة التقرير الأول. غير أنه يزيد عليه بالحديث عن الأسلحة الموجودة في المنطقة في حوزة القبائل، والأعمال التي تقوم بها.

أما غير تلك التقارير التي حصلنا عليها من الأرشيف العثماني، التي تتحدث عن الجوف بشكل مقتضب، أو على وجه الدقة، التي ورد فيها ذكر للجوف، فهي حسب تسلسلها التاريخي كما يأتي:

– في وثيقة مؤرخة في (٨ كانون الثاني ١٢٨٧رومي/١٠ ذي القعدة ١٢٨٨هـ/١٨٧٢/١/٢٠م)، ذكر والي سوريا صبحي باشا في البرقية التي بعثها إلى الصدر الأعظم، أنه استلم خطاباً من شيخ الرولة هزاع، الذي تحدث عن تمكّنه من تخليص منطقة الجوف من يد ابن رشيد. وأشار في هذا الخطاب إلى أن طول هذه المنطقة سبعون ساعة، وعَرضها ست وثلاثون ساعة.

وذكر الوالي أنه لم يكتف بما ورد في ذلك الخطاب من معلومات عن الجوف، وإنما سأل بعض العرب القادمين من المنطقة، فأفادوا أن منطقة الجوف تتميز بأراضيها الخصبة، وأنها تحوي العديد من القرى، كما تضم مواقع قديمة مستحكمة، طالباً من الدولة إرسال بعض الإداريين العثمانيين إليها. لكنه أشار إلى أنه بالنظر لعدم وجود إداريين عثمانيين فيها سابقاً فلا بد من إجراء كشف على المنطقة قبل ذلك. وذكر أنه قرر مع مشيرية الجيش العثماني في الشام، تكليف الضابط في الأركان الحربية سهيل بك بالتوجّه إلى مقر الشيخ هزاع، وتنفيذ كشف معه على المنطقة، وإخراج خريطتها وكتابة تقرير موسع عنها[٨].

والأمر المهم في هذه الوثيقة – حسب رأي الباحث – هو سعي والي سوريا الحثيث إلى إلحاق الجوف بولاية سوريا، ومحاولة إقناع الباب العالي بذلك، من خلال عرض معلومات عن الضرائب التي سوف تَجنيها الحكومة من منطقة الجوف. كما أن إشارته إلى عدم وجود الإداريين العثمانيين في الجوف وعدم إجراء كشف على المنطقة حتى حينه، يفيد أن المنطقة كانت في حالها من الاستقلال عن الحكم العثماني المباشر.

– وفي وثيقة أخرى في التصنيف ذاته، البرقية التي بعثت بها ولاية سوريا إلى الصدر الأعظم في (٨ نيسان/أبريل ١٢٨٨ رومي/١٢ صفر ١٢٨٩هـ/١٨٧٢/٤/١٩م)، التي تشير إلى المكافأة التي تُقدَّم لشيخ الرولة هزاع الشعلان؛ بسبب قيامه بتخليص منطقة الجوف من يد ابن رشيد، وتسخيرها للدولة العلية. وهذه المكافأة هي قبضة سيف مع قطعة من الوسام العثماني من الدرجة الثالثة. وكان قد حصل قبل ذلك على الدرجة الرابعة. وقد حوت هذه البرقية إشارة في غاية الأهمية، وهي أن شيخ الرولة ذكر في الخطاب الذي بعثه مع أحد رجاله من حوران أنه تمكّن من القبض على ابن رشيد والاستيلاء على مواقعه، (هكذا).

أما الرد الذي صدر من الصدر الأعظم على برقيتي والي الشام صبحي باشا، فقد كان غير

إيجابي؛ حيث ذكر أن توجيه الرتبة الثالثة من الوسام العثماني مع قبضة من سيف من الدولة إلى الشيخ هزاع غير مناسب، وأن ذلك متوّقف على ما يقدمه الشيخ فيما بعد من أعمال، ولا سيما أنه حصل على الرتبة الرابعة من الوسام المذكور قبل ذلك[٩]. وقد منح فيما بعد (٦ ذو القعدة ١٣٣٤هـ/٥ أيلول ١٩١٦م) ابنه نوري الشعلان الدرجة الثالثة من الوسام العثماني، وكان قائم مقاماً على قضاء الجوف[١٠].

ومع استمرار المراسلات بين الباب العالي وولاية سوريا، فقد رفض مجلس خاص الوكلاء في القرار الذي اتخذه في (١٤ رجب ١٢٩٠هـ/٧/٩/١٨٧٣م)[١١] اقتراحات والي سوريا، وقرر ربط منطقة الجوف بالمدينة المنورة بدلاً من سوريا؛ بسبب أن الإصلاحات التي سوف تتخذ في المنطقة، ستكون أسهل، تحت أنظار محافظة المدينة المنورة. وأهم ما يلفت النظر في قرار مجلس الوكلاء هو كون الواردات المحلية البالغة مائة وخمسين ألف قرش، تصرف على المنطقة نفسها، من خلال الإصلاحات الإدارية التي تجرى فيها. كما أن القرار أقر بحكم ابن رشيد على المنطقة بشرط تقديم تعهد قوي للحكومة بعدم القيام بظلم أو تعدّ على الأهالي، ما يشير ضمناً إلى عدم رضا الأهالي من حكمه على المنطقة. وقد بعث الباب العالي بإشعارين إلى ولاية سوريا ومحافظة المدينة المنورة بذلك[١٢]. وجاء فيهما توضيح أكثر؛ حيث أشير إلى تفصيلات الموضوع. وهي:

١ - عدم رغبة أهالي الجوف في حكم ابن رشيد عليهم، على الرغم من أن الحكم فيها لابن رشيد، منذ أكثر من عشرين سنة.

٢ - كون القلعة الموجودة في الجوف كانت قد بنيت من قبل ابن رشيد.

٣ - إقرار الحكومة بحكم ابن رشيد على المنطقة.

٤ - عدم جواز استمرار ابن رشيد في التعدي على بعض العشائر، وهي الحرض ورحيبي، ورفع ذلك الظلم عنهم كلياً.

- وهناك وثيقة أخرى[١٣] هي في الحقيقة ترجمة لخطاب بعث به الأعيان من أهالي الجوف إلى والي سوريا صبحي باشا في (١٠ رمضان ١٢٩٠هـ/١/١١/١٨٧٣م)، أظهرت عدم رغبة الأهالي في البقاء تحت حكم ابن رشيد. وبعد سرد أسباب رغبتهم في الالتحاق بولاية سوريا، أشارت الوثيقة إلى أمر مهم، وهو وجود أكثر من ثلاثمائة ألف شجرة نخيل في كل من سكاكا والقارة والطوير بما فيها الجوف ذاتها. وذكر الأعيان في خطابهم الترغيبي لولاية سوريا بالعمل على ضم الجوف إليها من خلال عرضهم أن الحكومة إذا فرضت رسماً بمقدار قرشين ونصف على كل شجرة - على غرار ما هو جار في المدينة المنورة - فإن ذلك سوف يرفع واردات الدولة إلى مبلغ ضخم، إضافة إلى وجود زكاة العشر الشرعي البالغ في السنة خمسين ألف قروش، وكذلك وجود مبلغ عشرين ألف مجيدي أبيض، يحصِّلها ابن رشيد في السنة الواحدة من قبيلتي شرارات وحوازم. يضاف إلى كل ذلك أيضاً كون أهالي الجوف تابعين للدولة العلية، ولا يرغبون في حكم ابن رشيد عليهم.

وقد جاء التأكيد والرجاء من أولئك الأعيان - حسب إفادة الوثيقة العثمانية - أنهم يريدون الانضمام إلى حماية الإدارة العثمانية، كما كانوا في كنف تلك الحماية سابقاً. وهذا الإصرار من الأهالي على الالتحاق بولاية سوريا التي يبعد مركزها عن الجوف حوالي ٧٠٠ كلم - حسب ما اتضح للباحث - يدل على رغبتهم في الحصول على نوع من الاستقلال عن حكم ابن رشيد القريب منهم؛ لأن بُعد

الولاية عن الجوف، وقلة المواصلات في ذلك العهد يجعل حكم الدولة العثمانية في المنطقة صورياً وغير مباشر.

وبناءً على المعروض الذي بعث به والي سوريا في (٩ جمادى الآخرة ١٢٩٧هـ/١٨/٥/١٨٨٠م) إلى الباب العالي المتضمن قيام محمد بن عبدالله الرشيد بالاستيلاء على الجوف، وإخضاع القبائل المقيمة في المنطقة تحت نفوذه، فقد استفسر الباب العالي عن رأي الوالي في التدابير التي يجب اتخاذها إزاء توسع نفوذ ابن رشيد في المنطقة، مشيراً إلى أنه لا يجوز للحكومة أن تبقى دون قيد إزاء تلك الأعمال[١٤]. وأهم قيد في هذه المراسلة أن منطقة الجوف غير خاضعة لابن الرشيد قبل التاريخ المذكور. أو بعبارة أخرى دخول المنطقة تحت نفوذه في هذا التاريخ. وهذا الأمر يخالف ما ورد في الوثيقة السابقة[١٥] من أن الجوف كانت تابعة لابن رشيد (عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م)، ولمدة عشرين سنة قبل ذلك.

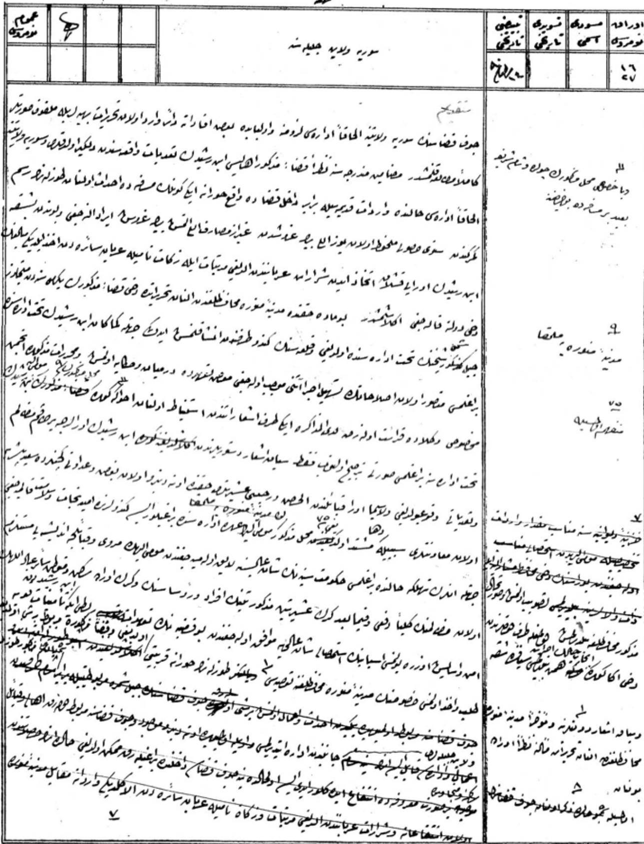
وقد أرسل مجلس خاص الوكلاء بطلب إبداء الرأي من ولاية سوريا (في ٩ رجب ١٢٩٧هـ/١٧/٦/١٨٨٠م) فيما يجب اتخاذه من تدابير إزاء أعمال ابن رشيد غير المسؤولة في المنطقة، وما يجب عمله تجاه تقوية نفوذ الحكومة العثمانية فيها[١٦]. إلا أن الذي جعل الباب العالي يقر بحكم ابن رشيد على المنطقة - حسب رأي الباحث - عدم تقديم تدابير حكيمة من ولاية سوريا إزاء هذا الموضوع من جهة، والعلاقات الطيبة التي كانت تربط بين ابن رشيد وبين السلطان العثماني من جهة ثانية. غير أنه على الرغم من ذلك فقد قرر الباب العالي إبلاغ ابن رشيد بضرورة التوقف عن تلك الأعمال وتقديم تعهد بذلك.

وفي تقرير رفع إلى السلطان عبدالحميد الثاني عن تحركات البارون نولده الروسي الألماني الأصل، أشير إلى أن الجوف تحت حكم ابن رشيد. وعلى الرغم من أن الملف الذي يضم تحركات البارون نولده في الأرشيف العثماني كبير، إلا أنه بسبب كون كل المراسلات الموجودة فيه باللغة الفرنسية[١٧]، سوى صفحة واحدة بالعثمانية، فلم يستطع الباحث أن يعرف مضمونها، وما دوّن فيه من معلومات عن أوضاع الجوف في تلك الفترة. (وقد استطعت الحصول على صورة من الملف، قدّمتها إلى مؤسسة عبدالرحمن السديري، لعلها تجد فيها معلومات مفيدة عن المنطقة، ومن ثم تتولى ترجمتها ونشرها.

وفيما يلي نص التقرير العثماني الذي دوِّن في (٤ شوال ١٣١٠هـ/٢١ أبريل ١٨٩٣م) عن رحلة نولده، بعد ترجمته إلى اللغة العربية، علماً أن هناك وثيقة أخرى هي برقية من ولاية سوريا إلى الصدر الأعظم في (٢٩ صفر ١٣١٠هـ/٢١ سبتمبر ١٨٩٢م)، ذكرت فيه بتوجه نولده إلى بغداد قبل ذلك التاريخ بثلاثة أشهر، وعودته إلى سوريا متوجهاً إلى لندن عن طريق إستانبول[١٨]، وأشارت وثيقة ثانية عن مرافقي نولده الذين ينتظرونه في الشام، ويُعدّون العدّة لتوجهه إلى الجوف[١٩]:

في اليوم الرابع عشر من ديسمبر وصل البارون نولده إلى بيروت. ووصل في مساء اليوم السادس عشر منه إلى الشام[٢٠]. وبأمر من السلطان عبدالحميد (الثاني) أعدّ عُدته؛ للتوجه إلى (محمد ابن عبدالله) ابن رشيد. وكان بمعية نولده خادم إنجليزي، ومترجمان اثنان، وثمانية من الجمَّالين، وطباخ، ومربي خيل، وناصب خيام. ومجموع هؤلاء الخدم أحد عشر شخصاً. كما كانت القافلة المرافقة له تتكون من خمسة خيول وبغل واحد وأربعين

إبلًا. وبناءً على التوصية التي كتبها الباب العالي لوالي ولاية الشام، فقد رافقه خمسة وعشرون رجل أمن[٢١] تحت قيادة ضابط[٢٢]؛ من أجل توفير الأمن له[٢٣].



وخرجت القافلة من الشام في الأول من يناير (١٨٩٣م/١٢ جمادى الآخرة ١٣١٠هـ)، ووصلت في الثالث عشر منه إلى الجوف. وهذا المكان تحت حكم ابن رشيد. وحاكم هذا المكان (المكّلف من ابن رشيد: جوهر[٢٤]) شكَّ من وجود العساكر المرافقين لنولده (أن يقوموا بعمل ما ضده). وفي نهاية الأمر غادر العساكر الجوفَ في اليوم السابع والعشرين من يناير[٢٥]، أما البارون نولده فقد استمر في طريقه تاركاً الجوف وراءه.

وفي ٢٤ أبريل وصل (أي نولده) إلى مقر ابن رشيد، الذي حقق انتصاراً مهماً قبل ذلك التاريخ بفترة وجيزة (هنا إشارة إلى معركة المليداء التي وقعت عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م).

وفي الأحاديث التي دارت بينهما، تحدث ابن رشيد عن إخلاصه للسلطان (العثماني)، آملاً من السلطان أن تنتهي المسألة اليمنية على نحو حسن. مشيراً في ذلك إلى أن التضحيات الكبيرة التي يقدمها عساكر الترك في اليمن، سببها تلك الظروف الإقليمية الصعبة التي لم يتعوّدوا عليها. وفي الوقت نفسه ذكر أنه لا يمكن الاعتماد على الإنجليز. وفي اليوم الخامس من مارس غادر البارون نولده مقر ابن رشيد متوجهاً إلى بغداد[٢٦]. ومما يجدر ذكره هنا أن وثيقة عثمانية هي في الأصل مراسلة من ولاية بغداد إلى الباب العالي، أفادت (في ١٥ أيلول ١٣٢٥/١٣ رمضان ١٣٢٧هـ/٢٨ سبتمبر ١٩٠٩م) بتوجه إنجليزيين إلى الجوف بعد تبديل ملابسهما، وأن الهدف من رحلتهما لم يتضح بعد،

وأن التحقيقات جارية في الحصول على معرفة سبب توجههما إلى منطقة الجوف[٢٧]. غير أن الوثائق الأخرى في التصنيف ذاته لم تتطرق إلى الموضوع. ولعل معلومات جديدة تظهر في المستقبل عن هذا الموضوع.

وقبل إيراد موقع الجوف في التشكيلة الإدارية العثمانية الأخيرة، تجدر الإشارة إلى أن القرار الصادر في (١١ شعبان ١٣٢٨هـ/١٦/٨/١٩١٠م) قضى بتحويل تبوك إلى قضاء، ومدائن صالح إلى ناحية (أي بلدة)، وفصلهما مع قضاء العقبة – التي شُكّلت مجدداً – من ولاية سوريا وربطهما وإلحاقهما بمحافظة المدينة المنورة[٢٨].

وفي محضر سري صادر في (٣ ذي الحجة ١٣٣٣هـ/١٣/١٠/١٩١٥م)، أشير إلى أهمية منطقة الجوف بوصفها ملتقى الطرق بين الحجاز والعراق وسوريا، وأنه بناءً على تلك الأهمية الاستراتيجية يتم تشكيل قضاء في الجوف، بعد إلغاء قضاء السويرقية التي تقرر تشكيلها قضاءً تابعاً للمدينة المنورة ولم تشكل بعد[٢٩]. وتنقل مخصصاتها إلى قضاء الجوف على أن يعين فيه شيخ الرولة نوري الشعلان. وقد صدر قرار ناظر الداخلية بذلك (في ٢٣ ذي القعدة ١٣٣٣هـ/٤/١٠/١٩١٥م)، ومرسوم السلطان محمد رشاد (في ٢٦ ذي القعدة ١٣٣٣هـ/٧/١٠/١٩١٥م)[٣٠]. وأنْ تُوجَّهَ قيادة الجيش الذي يتم تشكيله من العرب إلى ابن المشار إليه الشيخ نواف[٣١]. وقد صدر المرسوم السلطاني للسلطان محمد رشاد بذلك في (٦ جمادى الأولى ١٣٣٤هـ/١١/٣/١٩١٦م) على أن يلحق هذا القضاء بولاية سوريا، وأن يتم تحويل مخصصات السويرقية بالكامل إلى قضاء الجوف[٣٢]. والنقطة الجديدة في هذه الوثيقة هي إلحاق الجوف بولاية سوريا.

وقد جاء في خطاب لوالي البصرة سليمان شفيق كمالي باشا أنه (في ٩ مارس ١٣٣٠رومي/١٥ جمادى الأولى ١٣٣٥هـ/٩/٣/١٩١٧م) أن ابن رشيد كتب إليه باستيلائه على الجوف الواقع في وادي السرحان والتابع لولاية سوريا[٣٣]. فيتضح من ذلك أن الجوف بقيت تابعة لولاية سوريا حتى ذلك التاريخ.

● نص محاضرة ألقيت في مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية بمكتبة دار الجوف للعلوم بسكاكا يوم الثلاثاء ١٦ صفر ١٤٢٨هـ الموافق ٦ مارس ٢٠٠٧ م.

● ● د. سهيل صابان – قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة الملك سعود

(١) أرشيف رئاسة الوزراء يتكون من الأرشيف العثماني الذي نحن بصدد الحديث عنه، وأرشيف الجمهورية في مدينة أنقرة، ويضم الوثائق الخاصة بتركيا منذ نشوء الجمهورية عام ١٩٢٣م..

(٢) لمعلومات تفصيلية عن محتوى الأرشيف العثماني وتقسيماته، وأعمال التصنيف التي جرت فيه، انظر: الأرشيف العثماني/ نجاتي آقطاش وعصمت بينارق ؛ ترجمة صالح سعداوي، إستانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، ١٤٠٦هـ. ص ٣-٣٤. وكذلك:

Başbakanlık Osmanlı Arşivi Rehberi.-Ankara: Başbakanlık Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü. 1992. pp. 5-30.

(٣) لمعلومات تفصيلية عن تصنيفات الأرشيف العثماني وكيفية الاستفادة منه، وأهميته في دراسة تاريخ الجزيرة العربية انظر: الأرشيف العثماني مصدراً من مصادر تاريخ الجزيرة العربية/سهيل صابان.- مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية.- مج ٣، ع ١ (المحرم – جمادى الآخرة ١٤١٨هـ/مايو – أكتوبر ١٩٩٧م). ص ص ٥٤-٧٦.

(٤) حول الأهمية الموضوعية والتاريخية للأرشيف العثماني، وما يتضمنه من السجلات والدفاتر، انظر: أوراق عتيقة ووثائق تاريخيه مز (الأوراق العتيقة ووثائقنا التاريخية)/ عبدالرحمن شرف، تاريخ عثماني أنجمني مجموعه سي.- ع ١ (١٣٢٦). ص ص ٩-١٩.

....

(٥) وقد نشر سليمان شفيق مذكراته في صحيفة الأهرام المصرية، (بدءاً من ٦ ربيع الثاني ١٣٤٣هـ/٦ نوفمبر ١٩٢٤م) في ست وثلاثين حلقة (حتى ٢٨ جمادى الآخرة ١٣٤٣هـ/ ٢٣ يناير ١٩٢٥م) ، رحلة سوله مز أوغلي إلى بلاد الشام: ١٣٠٧هـ/١٨٩٠م، دراسة وترجمة وتحقيق فاضل مهدي بيات.- الأردن؛ المفرق: جامعة آل البيت، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

(٦) حجاز سياحتنامه سي/سليمان شفيق كمالي باشا. ص ٣٧٥.

(٧) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.MTV.50/72.

(٨) الأرشيف العثماني، تصنيف I.DH.45202

(٩) الأرشيف العثماني، تصنيف (I.DH.45202).

(١٠) الأرشيف العثماني، تصنيف (DH.KMS.41/43).

(١١) الأرشيف العثماني، تصنيف (A.MKT.MHM.463/30).

(١٢) الأرشيف العثماني، تصنيف A.MKT.MHM.463/30. وهذه المراسلة مدرجة أيضاً في دفتر العينيات رقم ٨٧١، ص ٢٥١ وتاريخها أيضاً ١٤ رجب ١٢٩٠هـ.

(١٣) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.TO.457/23.

(١٤) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat.no.1517.p.27.

(١٥) الأرشيف العثماني، تصنيف A.MKT.MHM.463/30.

(١٦) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat.no.1517.sy.27.

(١٧) يتكون هذا التقرير المدون بخط اليد من ثلاث وأربعين صفحة من القطع الكبير. ويفصل بدقة تحركات نولده، الذي كتب أوضاع المنطقة السياسية في تلك الفترة إلى السلطان عبدالحميد الثاني.

(١٨) الأرشيف العثماني، تصنيف I.HUS.1310/Ra-11

(١٩) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.HUS.265/18

(٢٠) وهذا التاريخ هو الوارد أيضاً في رحلته التي نشرت في ألمانيا بعد انتحاره في لندن عام ١٨٩٥م. الرحالة الأوربيون في شمال الجزيرة العربية: منطقة الجوف ووادي السرحان/عوض البادي.- ط٢.- بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م. ص ٢٥٨-٢٥٩

(٢١) أفادت وثيقة عثمانية أن نولده هو الذي طلب من الباب العالي تخصيص خمسة وعشرين شخصاً من الجندرمة؛ لمرافقته إلى منطقة الجوف التي تبعد عن الشام مسافة اثني عشر يوماً. الأرشيف العثماني، تصنيف I.HUS.7.1310/C-11.

(٢٢) مصروفات هؤلاء العساكر دفعت من ميزانية الدولة العثمانية بعد عرض الموضوع من لدن الصدر الأعظم على السلطان. الأرشيف العثماني، تصنيف I.ASK.1310/Za-13، DH.MKT.39/20.

(٢٣) بشأن الأمر الصادر بتخصيص تلك السرية الأمنية للبارون نولده انظر: الأرشيف العثماني، تصنيف I.ASK.3.1310/Za-13.

(٢٤) انظر تفصيلات ذلك: الرحالة الأوربيون في شمال الجزيرة العربية: منطقة الجوف ووادي السرحان/ عوض البادي. مرجع سابق. ص ٢٦٦-٢٦٧

(٢٥) هذه الجملة توحي بأن ابن رشيد لم يقبل بقدوم العساكر مع نولده إلى حائل. ولذلك فقد أبلغهم بأن يتركوا نولده تحت حماية رجاله، وأن يرجعوا إلى الشام.

(٢٦) الأرشيف العثماني، تصنيف.PRK.TKM.27/33.

(٢٧) الأرشيف العثماني، تصنيف DH.MUI.17-5/1.

(٢٨) الأرشيف العثماني، تصنيف DH.MUI.61-2/24.

(٢٩) الأرشيف العثماني، تصنيف I.MLU.1334/Ca-12.

(٣٠) الأرشيف العثماني، تصنيف I.DH.1333/Za-39.

(٣١) الأرشيف العثماني، تصنيف MV.241/116.

(٣٢) الأرشيف العثماني، تصنيف I.MLU.1334.Ca.6/12.

٢٩ الأرشيف العثماني، تصنيف DH.KMS. 2-2/2